

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥١ بإحصاء
بعض الحيوانات المصابة بالاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض
المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥١ بإحصاء بعض الحيوانات
وبالاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات
والطيور المستأنسة المندرج بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٥ و ٦٣
لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١
والمادتين ٢ و ٥ والفقرة الأولى من المادة ٦ والمادة ١٣ من القانون
رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النصوص الآتية :"مادة ١ فقرة أولى وثانية - لوزير الزراعة أن يقرر تسجيل أو حقن
كل أو بعض الحيوانات والطيور المستأنسة إجباريا وتطهير حظائرهما
لوقايتها أو اختبارها لتشخيص الأمراض المعدية في مواعيد دورية وله
أن يقرر التسجيل أو الحقن معا ويحدد وزير الزراعة أنواع الحيوانات
التي تسجل ومناطق التسجيل .
وتجرى مصلحة الطب البيطري عمليات التسجيل والحقن والاختبار
بالحجان ""مادة ٢ - على أصحاب الحيوانات والطيور التي يحددها وزير الزراعة
بقرار منه وحائزها والمتولين حراستها أو ملاحظتها عند الولادة أو الإجهاض
أو ظهور أي مرض أو نفوق بينها أو ذبح بسبب مرض إبلاغ الأخصائي
فورا إلى عمدة الناحية أو مركز الشرطة لإبلاغ أقرب إدارة بيطرية ""مادة ٥ - يجب على أصحاب الحيوانات أو الطيور التي تم تسجيلها
أو فحصها أو حقنها ضد الأمراض المعدية إبلاغ مصلحة الطب البيطري
عند إخراج أو إدخال حيوانات أو طيور جديدة في حظائرهم لاتخاذ اللازم
لفحصها وحقنها وتعديل بيانات تسجيلها "

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥
المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي :"ويمنح من يحال إلى المعاش بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من هذه
المادة معاشا يضاف إلى المعاش الأصلي المستحق له عبارة عن جزء واحد
من مائة من المرتب الشهري مضروبا في عدد السنوات الباقية لبلوغه سن
الستين ، بعد استبعاد المدة المضمومة بمقتضى تلك الفقرة ، ويربط المعاش
النهائي على أساس مجموع كل من المعاشين الأصلي والإضافي "مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠

بتعديل القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ
لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات
والأمراض الضارة بالنباتات والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة (١٤) من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥
المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

"ويجوز لوزير الزراعة أن يأذن بتسبيط قيمة تكاليف العلاج "

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم
المصري م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر